

الفصل الأول

النمو الاقتصادي
ومرتكزات التنمية البشرية الجديدة



النمو الاقتصادي ومرتكزات التنمية البشرية الجديدة

أولاً: التنمية البشرية والمعرفة المعرفة في تقارير التنمية البشرية

اكتسبت المعرفة أهمية متزايدة ودلالات جديدة بفعل التطورات المتسارعة في تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية ابتداءً من العقد الأخير للقرن الماضي، وتوظيفها في مجالات الحياة الإنسانية. وأصبحت المعرفة أساس التنمية البشرية، بما تخلقه من فرص لتنمية قدرات الناس وتوسيع خياراتهم وتمكينهم من تحقيق غاياتهم الفضلى في الحرية والعدالة والكرامة.

كما أضحى الاستثمار متركزاً أكثر في البحث والتطوير وتكوين الكفاءات والبنى الأساسية للمعرفة، وهو ما نجحت في تحقيقه العديد من الدول باعتمادها على العلم والمعرفة في تنظيم شؤونها، في الوقت الذي ما تزال فيه البلدان النامية تبحث عن وسائل لتوفير الشروط الملائمة لمنظومة اكتساب المعرفة. لذلك، حظيت المعرفة باهتمام تقارير التنمية البشرية الدولية، إذ تناول تقرير التنمية البشرية لعام 1998 موضوع "المعرفة من أجل التنمية" مركزاً على دور الدولة وتفعيل منظومة اكتساب المعرفة وخاصة في البلدان النامية. واختار تقرير التنمية البشرية لعام 2001 "توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية" موضوعاً له، وأبرز الابتكارات التقنية ودورها في دفع عملية التنمية عبر تطوير نظم الاتصالات، ودعم البحث العلمي في القطاعين العام والخاص، وتبني سياسات تعليمية تسهم في تكوين قاعدة المهارات البشرية، وكذلك العمل على تطوير القدرات التنظيمية لتحسين الأداء.

وتناول تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 الاتجاه "نحو إقامة مجتمع المعرفة"، بعد أن استخلص في تقريره الأول لعام 2002 أن النقص في اكتساب المعرفة يمثل أحد أوجه

القصور التي تعاني منها البلدان العربية، إلى جانب النقص في الحريات وتمكين المرأة. وقدم التقرير تحديداً شاملاً للمعرفة، يمتد ليشمل كل ما يمكن للفرد أن يكتسبه في المجتمع ومن التراث من جوانب مادية ورمزية، وعلى أن يوظفه في مجمل النشاط الإنساني وفي إنتاج السلع والخدمات وفي أنشطته المدنية والسياسية، بالإضافة إلى حياته الخاصة وصولاً إلى ترقية الحالة الإنسانية باضطراد وتحقيق التنمية البشرية. كما نظر التقرير إلى المعرفة بوصفها حالة تتجاوز مجرد الحصول على المعلومات إلى ممارسة الاختيار والتوظيف التي تعكس قدرة الإنسان على خلق وتجديد المعرفة..

واختار اليمن موضوع "المعرفة" بأبعادها الثلاثة الثقافة والتعليم والمعلوماتية مادة لتقرير التنمية البشرية الوطني الثالث. ويأتي هذا الاختيار استجابة للتحديات التي تواجهها التنمية البشرية في اليمن، وتضاعف مع التطورات العالمية والإقليمية في توظيف المعرفة لخدمة التنمية البشرية وترقية الحياة الإنسانية. ويعاني اليمن من فقر القدرات المعرفية والمعلوماتية والتعليمية والثقافية، والتي تؤثر على اتجاهات التنمية البشرية وتحد من فاعلية مكافحة الفقر. وقد حرصت الحكومة على الاهتمام بالمعرفة في توجهاتها وتضمينها استراتيجياتها وخططها التنموية، وكذلك في الخطط القطاعية التي خصصت حيزاً للمجالات المعلوماتية والتعليمية والثقافية.

تتجاوز المعرفة مجرد الحصول على المعلومات إلى القدرة على خلقها وتجديدها

يعاني اليمن من فقر القدرات المعرفية والمعلوماتية والتعليمية والثقافية

:1-1

*(01-2005)

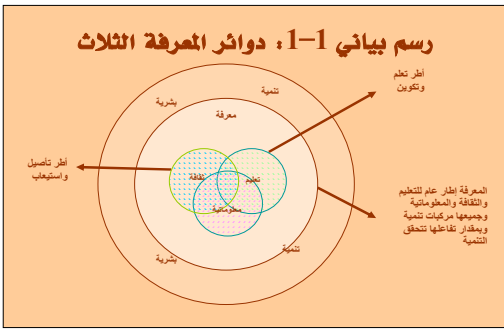
المعرفة: الثقافة والتعليم والمعلوماتية: أبعاد الشمول والتكامل

قدّم تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 تحديداً شاملاً للمعرفة، امتد ليشمل كل ما يمكن للفرد أن يكتسبه وينتجه في ماضيه وحاضره، بالإضافة إلى ما يمكن أن يؤسس لمستقبله من أبعاد ومكونات مادية ورمزية في مجمل النشاط الإنساني المجتمعي، وفي إنتاج السلع والخدمات وفي أنشطته المدنية والسياسية وفي حياته الخاصة. كما نظر التقرير إلى

2-1:

وفاعلة لضمان اكتسابها. وإذا كان اكتساب المعرفة يرتبط بالسياق المجتمعي العام، فإن الثقافة والتعليم يمثلان أبرز هذه السياقات وأكثرها تأثيراً وتأثيراً بهذه العملية. بمعنى آخر، إذا كانت منظومة المعرفة هي سبيل التنمية البشرية، فإن نشاطها ودرجة تأثيرها تعتمد على التعليم أولاً باعتبارها المكون الأساسي لاكتساب المعرفة وتحديد نمط إنتاجه، وعلى الثقافة ثانياً كموجه رئيسي لاكتساب المعرفة والمؤشر الفعلي لتوظيفها في سائر النظم المجتمعية، وأخيراً على المعلوماتية والتي أصبح الاستثمار فيها أحد عوامل الإنتاج التي تزيد في الإنتاجية وتضاعف فرص العمل.

وتعزز سمات الحقبة الراهنة من تطور البشرية هذا الاختيار الذي يقوم على معطيات العملية المعرفية بأبعادها الثلاثة، المعرفة كتوصيل



والتعليم كتكوين والثقافة كتأصيل. وقد فرضت التطورات العالمية الأخيرة إيلاء هذه القضايا الأهمية التي تستحقها باعتبارها أبرز الدوائر الأساسية التي تلعب الدور المحوري في تقرير الإنسان لمواقفه واتجاهاته وفي تحديد طبيعة مشاركته في العملية التنموية. وتتداخل هذه المحاور الثلاثة وتتكامل بصورة دائرية لتشكل منظومة واحدة يصعب فهمها بشكل مجتزئ. ويتطلب شرط الشمول الإحاطة بهذه الأنظمة ومكوناتها الفرعية، حيث تقوم المعلوماتية بالتوصيل والتواصل المعرفي فضلاً عن أدوارها التعليمية والثقافية، ويؤدي التعليم عملية التكوين المعرفي إلى جانب أدواره المعلوماتية والثقافية، فيما تباشر الثقافة التأصيل والتطوير بالإضافة إلى أدوارها الإعلامية والتعليمية.

المعرفة كحالة إنسانية أرقى، تتجاوز الحصول على المعلومات إلى ممارسة مختلف أشكال الإحلال والإبدال والتركييب والتوظيف التي تعكس قدرة الإنسان على خلق وتجديد المعرفة. وإذا كان التقرير العربي قد اعتمد على مدخل واسع في تناول عمليات المعرفة - نشراً وإنتاجاً وتسويقاً - متوخياً المرونة في تناول القضايا المعرفية للبلدان العربية والتي تتباين نسبياً فيها السياسات المعرفية وتتنوع فيها مؤشرات الواقع الثقافي والتعليمي والمعلوماتي، فإن التقرير الوطني يمكن أن يستفيد من هذه الرؤية الشاملة للمعرفة ويأخذ منحى آخر، يركز فيه على المجالات الرئيسية للمعرفة من ثقافة وتعليم ومعلوماتية، بوصفها أنساقاً لها سياساتها ومؤسساتها وأدوارها، يتم تناولها في ضوء سياقات واقعه المجتمعي والاجتماعي والثقافي والسياسي والتنظيمي والاقتصادي، وضمن إطار بيئتها الإقليمية والدولية.

وعليه، فإن المعرفة، باعتبارها المدخل الأساسي للتنمية البشرية، تتطلب منظومة متكاملة

تمثل الثقافة والتعليم والمعلوماتية

تتطلب المعرفة منظومة متكاملة وفاعلة لضمان اكتسابها

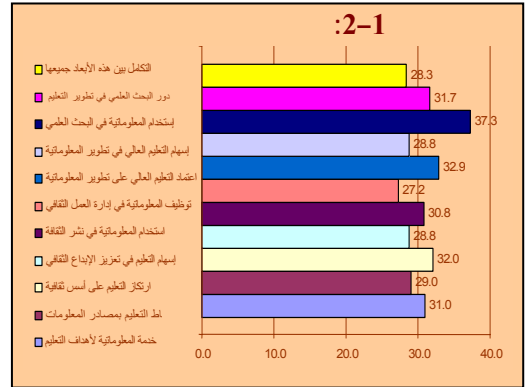
الثقافة

تهتم الثقافة بمجموعة السمات الروحية والمادية التي تميز جماعة أو مجتمعاً معيناً، وأنماط الحياة الاجتماعية وأنساق القيم والتقاليد والعقائد والحقوق الأساسية. كما يشمل مفهومها طرائق الحياة والتراث الحضاري والمدنية إلى جانب الفنون والآداب والتي تدل على النتاج الفكري والأدبي والعلمي والفني، وكذلك التكنولوجيا والاكتشافات والاختراعات التي خبرها المجتمع ماضياً وحاضراً وإمكانات تطويرها مستقبلاً.

وتسهم الثقافة في صياغة النظام الاجتماعي وتوجيهه، ومحاولة الرفع بالمستوى الفكري والجمالي والذوقي لأفراد المجتمع، وكذلك المساهمة في صياغة الهوية الحضارية وحفز الوعي والإبداع والإنجاز الاجتماعي. وبالتالي، أصبحت الثقافة محور التطور المجتمعي ومحرك

تعمل الثقافة على صياغة النظام الاجتماعي ورفع المستويات الفكرية والذوقية لأفراد المجتمع

وتظهر نتائج مسح قياس فاعلية المعرفة في اليمن الذي أجراه فريق إعداد هذا التقرير على عينة من أعضاء هيئة تدريس الجامعات اليمنية والباحثين في مراكز الأبحاث والدراسات تدني التقييم لدرجة التبادل والتكامل بين المجالات المعرفية المختلفة إلى 28.3% فقط. وتراوحت درجات التكامل على المستوى الثنائي لتسجل أعلاها بين المعلوماتية والبحث العلمي (37.3%) جراء استخدام المعلوماتية في البحث العلمي، وأدناها بين المعلوماتية والثقافة (27.2%) أيضاً نتيجة ضعف استخدام المعلوماتية في إدارة العمل الثقافي. وتقدر درجة ارتكاز التعليم على أسس ثقافية بـ32%، وإسهام التعليم في تعزيز الإبداع الثقافي بـ28.8%، ودور البحث العلمي في تطوير التعليم بـ31.7%، وأخيراً إسهام التعليم العالي في تطوير المعلوماتية بـ28.8%.



ويمكن - وفقاً لهذه الرؤية المنهجية - التعمق في تحليل المعوقات التي تحد من نمو المعرفة في المجتمع وفهمها من الداخل، والاتجاه نحو إعادة تركيبها من خلال طرح رؤية بديلة تتجاوز تداخلاتها وتحقق فاعليتها بما يسمح للحدوث عن نظام معرفي يفتح الطريق لبناء مجتمع المعرفة ويعزز التنمية البشرية. كذلك، نتيجة أن هذه الموضوعات، وعلى تعاضم أهميتها، تعد من المفاهيم المعقدة التي اختلف فيها وحولها الكثير من المفكرين والمهتمين، فإن الأمر يستوجب الوقوف عندها لتحديد دلالاتها وبيان صلتها بعملية التنمية البشرية.

3-1

عمليات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، علاوة على التنمية الفكرية والإبداعية. وتتطوي التنمية على بعد ثقافي جوهري ما دامت تستهدف خير الإنسان، كما أصبحت مصدراً للثروة ومؤشراً للقوة، ليس فقط عبر تحويل معطياتها إلى منتجات متطورة عالية المردود الاقتصادي، بل أيضاً بكينونة الثقافة ذاتها كعنصر تنمية إنسانية.

أصبحت الثقافة مصدراً للثروة ومؤشراً للقوة

تمثل الثقافة بعداً مرجعياً للمعلوماتية والتعليم

وتشكل الثقافة مدخلاً مهماً لعملية التأهيل والتوير المعرفي عن طريق إعادة الاتصال بالتراث الفكري للمجتمع على نحو يحفز التجديد المعرفي، ويدفع المجتمع لتبنيها والإضافة إليها، وهي بهذا المضمون تمثل بعداً مرجعياً للمعلوماتية والتعليم. كما يظهر الطابع التكاملي للثقافة في اتصالها بالمعلوماتية والتعليم من خلال استفادتها من التعليم في إعداد الكوادر المؤهلة للتفاعل بإيجابية مع الموروث الثقافي وبصورة أكثر إبداعاً، ومن المعلوماتية في رقد الموروث الثقافي بعناصر وتقنيات جديدة تسهم في إعادة تجديد الأهداف والقيم الثقافية لتصلها بالعصر وتمارس الإحياء الفكري للموروث والتجدد الحضاري والتواصل مع مجتمع المعرفة والمعلوماتية. وتعتمد فاعلية الثقافة في تنمية المعرفة وتحقيق التنمية البشرية - شأنها في ذلك شأن المعلوماتية والتعليم - على قدرتها في الربط المؤسسي بين مكوناتها الداخلية وتكاملها مع النظم المعرفية الأخرى.

ينعكس التحدي الثقافي في ضعف الحوامل الثقافية وغياب مجتمع التحدي وارتفاع الأمية

ويظهر التحدي الثقافي للتنمية في اليمن في الواقع المجتمعي والذي يعكس انخفاض المستوى الثقافي، وضعف دور الحوامل الثقافية التقليدية والجديدة، وغياب مجتمع التحديث، وارتفاع نسب الأمية وخاصة في الريف. وقد فتح تطور وسائل الاتصال والإعلام والمعلوماتية آفاقاً للتفاعل بين الثقافات الإنسانية، وما يتركه هذا التفاعل من تأثير الثقافات القوية على غيرها، وخاصة في البلدان النامية. كما أخذ البعض يربط بين الثقافة والهوية، مع التأكيد على أهمية الحفاظ على تنوع الثقافات وخصوصياتها من الاندثار بفعل عولمة الثقافة، باعتبار أن هذه المنظومات الثقافية مستهدفة بالاختراق بفعل سطوة وسائل المعرفة المتسلحة بتكنولوجيا إعلام ومعلومات متطورة.

التعليم

يعد التعليم أساس بناء المعارف وتنمية الموارد البشرية وتحسين الكفاءة الإنتاجية وتوظيف المعلوماتية والتكنولوجيا وطرائق الإنتاج

انتقل دور التعليم من نقل المعارف وإكساب المهارات إلى تنمية ملكات الابتكار والإبداع

الحديثة. ويشمل التعليم عملية نقل المعارف وتعلم المهارات وتكوين القدرات البشرية للأفراد، فضلاً عن دوره في تشكيل شخصياتهم وصياغة توجهاتهم الفكرية، وتطوير ملكات الابتكار والإبداع، واكتساب قيم المواطنة الصالحة وقيم العمل والإنتاج، بما يجعله يمثل هدفاً ثقافياً ووسيلة تنمية في آن واحد. كما يسهم التعليم في تحسين الوضع الاجتماعي والمادي والصحي للأفراد، باعتباره أحد حقول الاستثمار في الموارد البشرية التي تتطلبها سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

4-1:

ويتداخل التعليم مع مفهوم آخر هو التربية، والذي يتجاوز مجرد نقل المعارف وتعلم المهارات في المؤسسات التعليمية والتربوية إلى ممارسة دور فاعل في إعداد الأفراد للحياة والمشاركة الفاعلة في المجتمع. وقد تغيرت النظرة لدور التعليم في الوقت الراهن نتيجة تغير السياق المعرفي في عصر العولمة وتكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية، فبعد أن كانت تدور حول نقل المعارف للطالب وإكسابه المهارات الأساسية لفهم بيئته والتكيف معها، كما هو حال واقع التعليم في البلدان النامية بما فيها اليمن، أصبح يركز على تطوير آلية التعلم والتفكير الخلاق وتنمية ملكات الابتكار والإبداع، لمواكبة التطور المتسارع في مجتمع المعلوماتية والمعرفة.

المعلوماتية

اكتسبت المعرفة معنى إضافياً خلال العقد الأخير من القرن العشرين بتطور وسائل الإعلام والاتصال والمعلوماتية. وجرى توسيع مفهوم المعلوماتية من مجرد تقنية أو مصدر للمعرفة إلى منظومة للمعارف تشمل سائر أنواع المعلومات والتجهيزات التقنية سواء من حيث إنتاج وتحويل هذه المعلومات أو تخزينها وتوزيعها. وأصبحت المعلوماتية حقلاً مستقلاً لاستثمار رأس المال البشري، يوظف فيه العقل في إنتاج برامج عالية الدقة وكثيفة العلم ومرتفعة القيمة المضافة، وكذلك في البحث والتطوير وتكوين الكفاءات الدقيقة والبنى الأساسية من معدات وأجهزة، ليس فقط كسلع وإنما كمنظومة قيم وتكوينات تتحول مع الزمن إلى مرتكزات لإنتاج المعرفة وتوظيفها في التنمية البشرية.

**أصبحت المعلوماتية
حقلاً مستقلاً لاستثمار
رأس المال البشري**

6-1:

2001

وتمثل المعلوماتية في البلدان النامية معرفة توصيلية وتواصلية، بمعنى أنها وسيلة تجديد من البلدان التي حققت درجة متقدمة في تنمية رأس المال البشري والمعرفي، وتتم عبر وسائط متعددة مقروءة ومسموعة ومرئية ورقمية عبر أجهزة الكمبيوتر والإنترنت. وتكمن أهميتها في قدرتها على مخاطبة قاعدة عريضة من المتلقين، وعلى التواصل المباشر وغير المباشر وتجاوزها للحدود السياسية وانفلاتها من الرقابة. وتتطوي المعلوماتية على مكونات أساسية من الاتصالات والمعلومات، تتحدد فاعليتها بوصفها أحد الأنساق المعرفية لتطوير القدرات البشرية والمعرفية اعتماداً على العلاقة الديناميكية بين مكوناتها الداخلية في سياسات ومؤسسات وأدوار معلوماتية، ثم على علاقتها التكاملية مع أنساق التعليم والثقافة.

**تعمل الوسائط المعرفية
الجديدة على تحسين
نوعية التعليم والبحث
العلمي**

5-1:

وتظهر إمكانات متزايدة لدخول وسائط معرفية جديدة لتفعيل العملية التعليمية كالحواسيب وشبكات الانترنت والمعلوماتية وكذلك الأجهزة السمعية والبصرية، مما يتيح تحسين نوعية التعليم والبحث العلمي ويسهم في إنتاج المعرفة وإعداد الكوادر القادرة على إحداث التنمية البشرية وتطوير حياة الإنسان والمجتمع. ويمارس التعليم دوراً تكوينياً أساسياً لبناء المعارف وإعداد الكوادر التي يفترض أن تقوم بعملية الإنتاج والتنمية البشرية، ليمثل بذلك عملية تجديد من الداخل، وبالتكامل مع كل من المعلوماتية والثقافة.

وتعتمد فاعلية التعليم في تنمية المعرفة وتحقيق التنمية البشرية على مكوناته الداخلية وأدوار وطبيعة التكامل بينها، وعلى تكامله مع النظم المعرفية الأخرى من معلوماتية وثقافة. وتبرز إشكالية التعليم والتعلم في اليمن في ضعف القاعدة التعليمية والإخفاق في توظيف الموارد المادية والبشرية المتاحة، وفي تحديد أولويات التطوير سواء في الإدارة أو المناهج أو المعلم، وفي إنتاج تعليم نوعي يحدث التغيير الثقافي ويتناسب مع احتياجات المجتمع وسوق العمل والنشاط الاقتصادي والاجتماعي. وينبني هذا الضعف على تخلف البنى المجتمعية والثقافية ومنظومة القيم الاجتماعية المؤسسة للمعرفة.

تبرز إشكالية المعلومات في ضعف الطلب على المعرفة المعلوماتية

وتظهر إشكالية المعلوماتية في اليمن في تردّي أوضاع التعليم والثقافة، وتخلّف البنى والسياسات المجتمعية والتنظيمية، وضعف الطلب على المعرفة المعلوماتية في القطاعات الحكومية والخاصة والفعاليات المدنية. كما يطغى الطلب على المعلوماتية في الجانب الترفيهي عبر شبكات البث الفضائي والانترنت، بينما لا تتم الاستفادة إلا على نحو بسيط في الجوانب المعرفية ذات القيمة الإنتاجية.

ورغم التوجهات خلال السنوات الماضية لتبني سياسات ملموسة في المجال المعلوماتي، إلا أن هذه السياسات اتجهت نحو إنشاء بنى مؤسسية لم تتمكن حتى الآن من تحقيق أهدافها المؤسسية ومن تحريك الواقع المجتمعي وخلق ثقافة المعلوماتية. وينبغي عدم الاكتفاء بإنشاء مؤسسات، وإنما الأهم وضع أهداف وآليات محددة وقابلة للتنفيذ، وتمكين المؤسسات لتحويل المعلوماتية إلى قيم يمكن استيعابها ونقلها إلى حقل التفكير النظري والعملي ونشرها في النظم التعليمية والثقافية وتوظيفها في خدمة التنمية ورفع مستوى الإنتاجية بما يخدم أهداف التنمية البشرية.

أولويات البناء المعرفي في اليمن

يعاني المجتمع اليمني من ضعف بنيته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قياساً بالتحديات التي يطرحها مجتمع المعرفة. بل، إن

ينبغي توظيف المعلوماتية في خدمة أهداف التنمية البشرية

وتحديث الوسائل التعليمية، وربط التعليم بسوق العمل وحاجات المجتمع، نحتاج في الوقت ذاته إلى مواصلة النهوض بالخدمات الصحية والتعليمية والبنية التحتية وتحسين الشروط البيئية، ورفع مستوى الدخل وتحسين شروط الحياة المعيشية والحد من تفاقم المشكلات الاجتماعية الناجمة عن اتساع دائرة الفقر والحرمان، فضلاً عن توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وتطوير إجراءات الشفافية والمحاسبة في نظام الحكم والإدارة المؤسسية، وتوسيع مشاركة المرأة ومكافحة أشكال التمييز ضدها، ودعم حقوق الإنسان والطفل، وتشجيع التنوع الثقافي في المجتمع، وتقليص الفوارق بين الريف والحضر.

ويتطلب إنجاز تنمية معرفية بأبعادها الثلاثة المعلوماتية والتعليمية والثقافية توجه مزدوج يجمع بين العمل على نشر المعرفة وإعادة بنائها من أجل تحسين الخصائص التعليمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية للسكان وتمكينهم للاستفادة من وسائل المعرفة عبر مختلف الوسائل والقنوات من كتب ودوريات وتقنيات اتصال وإعلام ومعلوماتية، وبين تطوير قدرات المجتمع لامتلاك المعرفة والإضافة إليها من خلال إعداد الموارد البشرية عالية التأهيل والكفاءة والخبرة لإنتاج وتطوير العلوم والثقافة والفكر سواء في مؤسسات التعليم العالي أو في مراكز ومؤسسات البحث العلمي المتخصصة والمؤسسات الثقافية والفكرية.

8-1:

26.5%

22.2%

27.7% 29.6%

7-1:

2003

هناك عبء مضاعف على جهود التنمية البشرية، ففي الوقت الذي يتطلب تنمية الجوانب المعلوماتية والتعليمية والثقافية، إدخال تقنيات الاتصال والإعلام والانترنت والمعلوماتية، والولوج في عالم الصناعة الإعلامية والثقافية،

ثانياً: الألفية الثالثة، صراع على المعرفة

شهد العالم منذ مطلع العقد الأخير من القرن الماضي وبعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي تحولات وتغيرات كبيرة، أدت إلى إعادة تشكيل العلاقات الدولية وفق نظام أحادي القطبية

ويعتمد على تطوير ثلاثة جوانب رئيسية هي صياغة سياسات معرفية شاملة ومحددة تتلاءم مع روح العصر، وتأسيس مرتكزات وبنى مؤسسية وتحتية تترجم تلك السياسات إلى برامج عمل فاعلة، وأخيراً تطوير أداء الشخصية اليمينية في المجالات المعرفية، مع إعطاء أهمية لتحريك السياق المجتمعي كحامل لعملية التنمية المعرفية وبوصفه وسيلة وهدف للتنمية البشرية.

تشكل المعرفة اقتصاداً جديداً يدمج اقتصاد المعرفة

وبالتالي، يمكن لعملية البناء المعرفي أن تتجه نحو ثلاثة أبعاد :-

- التوصل والتواصل المعلوماتي: والذي يتجسد في استقبال المعارف وتكنولوجيا الاتصال والإعلام والمعلوماتية وتأطيرها في المجتمع، بالإضافة إلى تهيئة المقومات والشروط اللازمة لذلك عبر إنشاء شبكات الاتصال والإعلام والمعلوماتية ورسم السياسات وإقامة المؤسسات وإعداد الكوادر وجعلها قادرة على توظيف قدراتها في الإنتاج المعرفي.
- التكوين والتأسيس التعليمي: والذي يركز على بناء مرتكزات العملية التعليمية والتربوية من سياسات ومؤسسات وإعداد الموارد البشرية في المدارس والمراكز والجامعات ومؤسسات البحث العلمي، والاستفادة من منتجات العلم والتكنولوجيا والمعلوماتية في تبني تعليم نوعي ينمي الانسان معرفياً وثقافياً ويرتبط بحاجة المجتمع، وعلى نحو يهيئ السبيل لتحقيق التنمية البشرية.
- التأصيل والتطوير الثقافي: للتواصل مع العالم ومع تراثنا الثقافي والحضاري، وتأسيس ثقافة متجددة ومتواصلة تواكب التطور في تكنولوجيا الاتصال والإعلام المعلوماتية، وجعل ذلك مشروعاً لتحقيق التنمية البشرية.

تصبح المعرفة العامل الحاسم في تحقيق التنمية البشرية في رحاب ثورة المعلومات والاتصالات

وإذا كان اليمين يشهد تحولات داخلية عديدة لبناء الدولة الحديثة، فإنه أيضاً يتفاعل ويتأثر بالتطورات والمتغيرات العالمية. ويتطلب ترشيد هذه التحولات التركيز على تنمية المورد البشري من خلال بناء قدراته وتوسيع مشاركته في النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وتصبح المعرفة العامل الحاسم والأداة الأساسية في تحقيق تنمية بشرية حقيقية، من خلال إعداد الإنسان معرفياً وتعليمياً وثقافياً في رحاب ثورة المعلومات والاتصالات التي يشهدها العصر. وتتضح علاقة تكنولوجيا المعلومات بالتنمية أكثر عندما يتبين أن التنمية لم تعد تقاس بالتقدم التكنولوجي والاقتصادي وحده، وإنما تأخذ في الاعتبار توسيع نطاق الخيارات، حيث تعتبر هذه التكنولوجيا وسيلة فعالة لتوفير البدائل والخيارات. ومن جانب آخر، فإن انتشار تكنولوجيا المعلومات وانصهارها في النشاط المجتمعي سيجعل من المعرفة أهم أسس السلطة والتنمية وأبرز عوامل الترابط الاجتماعي، وبالتالي تزيد إشاعة المعرفة وإتاحة المعلومات من فاعلية المجتمع وحيويته.

مشهد التحول دولياً ومحلياً

برزت ظاهرة الإرهاب الدولي مزلزلة على المسرح الدولي عقب إحداث 11 سبتمبر 2001، والتي تمخض عنها تأثيرات خطيرة وتغييرات جذرية دفعت إلى إعادة النظر في العلاقات الدولية وخاصة مع المنطقة العربية والشرق الأوسط. كما ألفت تلك الأحداث بظلالها على شعوب المعمورة قاطبة، وعلى المفاهيم والقيم الإنسانية ومجالات التعاون الدولي المختلفة. ورغم معاناة الشعوب المختلفة من ظاهرة الإرهاب وتفاوت أشكالها ودوافعها باختلاف الزمان والمكان، فإنها ظلت ضمن نطاق محدود ولم تتسم بالطابع الدولي تنظيمياً وأيديولوجياً وعملياً. وغدت ظاهرة الإرهاب أكثر سطوة وأوسع نطاقاً وأبلغ أثراً، فضلاً عن أن نتائجها واستمرار تداعياتها أصبح يشكل تهديداً حقيقياً للسلام العالمي والأمن الاقتصادي والاجتماعي لشعوب العالم أجمع. ويأتي هذا المشهد بعد مرور عام واحد فقط على إعلان أهداف الألفية للتنمية والذي تبنته 189 دولة منها اليمن خلال قمة الأمم المتحدة المنعقدة في سبتمبر 2000، حيث شكلت تلك الأهداف أول رؤية عالمية شاملة للتنمية. وقد توفر في هذا الإعلان الإجماع الدولي بين الدول النامية ومجموعة الدول المتقدمة التي التزمت بتقديم المساعدة لتحقيق تلك الأهداف.

عانى اليمن من الإرهاب ومن تداعياته قبل وبعد أحداث سبتمبر 2001

أصبح الإرهاب يشكل تهديداً حقيقياً للأمن الاقتصادي والاجتماعي

شكلت أهداف الألفية أول رؤية عالمية شاملة للتنمية

التأثيرات على أوضاع المنطقة العربية

تأثر أداء الاقتصاد العالمي سلباً جراء تلك الأحداث وما صاحبها من اضطراب الأسواق المالية الدولية. وقد تباطأ نمو الاقتصاد العالمي مع تراجع بعض الأنشطة الاقتصادية وحركة التجارة الخارجية، وتقلص التدفقات الاستثمارية الخارجية خاصة المتجهة إلى الدول العربية ومنها اليمن. كما جاءت تلك الأحداث لتسرع في تكريس نظام القطب الواحد وتوفير مبررات سياسية وأمنية وعسكرية وقانونية لانسداد الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ القرارات من جانب واحد في القضايا الدولية عامة والشرق الأوسط خاصة.

وقد تأثرت المنطقة العربية بالأحداث الخطيرة المترتبة على الإرهاب بسبب تعرضها مباشرة لهجمات إرهابية زعزعت من الاستقرار الداخلي وأثارت حفيظة الاستثمار، وكذلك نتيجة إعادة ترتيب الأولويات في السياسة الدولية تجاه المنطقة بفعل تأثير السياسة الأمريكية والضغط الأمريكي المباشر على دول المنطقة لتحقيق أهدافها ومصالحها بشكل سافر. وتضاعفت

10-1:

2001.

إطار 1-9: أهداف التنمية الألفية

- 1.
- 2.
- 3.
- 4.
- 5.
- 6.
- 7.
- 8.

أضحى الفساد العقبة الكبرى في وجه التنمية

العربية والمناطق الأخرى في الحكم القائم على المشاركة والحرية، بالإضافة إلى انتشار الفساد الذي أصبح في نظر المبادرة متأصلاً في الكثير من بلدان المنطقة واعتباره العقبة الأكبر في وجه التنمية. وتعي المبادرة أهمية أن يأتي الإصلاح من الداخل، لذلك تسعى إلى تشجيع تطوير

إطار 1-11: دور مجموعة الدول الصناعية الثمان في تطوير المجتمع المدني في المنطقة

منظمات فاعلة للمجتمع المدني في المنطقة لتكون القوة الدافعة للإصلاح الحقيقي. وبما أن المعرفة تمثل الطريق إلى التنمية، خصوصاً في عالم يتسم بالعولمة، ترى المبادرة تقديم مساعدات لمواجهة تحديات التعليم في المنطقة ومساعدة الطلاب على اكتساب المهارات الضرورية للنجاح في سوق العمل. كما تعتقد أن تضييق الهوة الاقتصادية للمنطقة يتطلب تحولاً اقتصادياً يشبه ذلك الذي قامت به دول أوروبا الشرقية، بما يمكن من إطلاق قدرات القطاع الخاص خصوصاً المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تشكل المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، فضلاً عن نمو طبقة من رجال الأعمال تساعد على تعزيز الديمقراطية والحرية.

وتتفاوت مواقف الدول المتقدمة حيال تفاصيل الإصلاحات رغم اتفاقها على خطوطها العريضة، حيث يخشى البعض من استغلال هذه الدعوة لتحقيق مصالح اقتصادية وسياسية ذاتية. كما يدور في غالبية دول المنطقة الشكوك حول نوايا التغيير والإصلاح،

يدور في غالبية دول المنطقة شكوكاً حول نوايا مبادرات الإصلاح

أخطار التوجهات الأمريكية مع رغبتها في إعادة تشكيل المنطقة سياسياً، واستهدافها احتلال العراق كبداية لتدخلات تالية. كما كانت القضية الفلسطينية أكثر المتضررين جراء المتغيرات على الصعيد الدولي، والذي أدى إلى إضعاف المبادرات والمساعدات السلمية العديدة مقابل تشدد الموقف الإسرائيلي المتعنت اعتماداً على المساندة المطلقة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. وتحولت المقاومة الشرعية للفلسطينيين ضد المحتل إرهاباً من وجهة نظر وسائل الإعلام العالمية - وحتى بعض العربية - في حين أصبح الاحتلال والقتل والتشريد ونهب الموارد الطبيعية الذي يرتكبه المحتل دفاعاً عن الحقوق والحرية.

وقد شكل الصراع العربي الإسرائيلي طوال العقود الماضية عقبة كأداء أمام التنمية العربية بشكل عام، وساهم في توجيه الموارد بعيداً عن التنمية وخاصة البشرية. كما أضر بقوة على أمن البلاد العربية، فضلاً عن آثاره السلبية ثقافياً واجتماعياً وتوليد توجهات التطرف والغلو والتشدد. وتعرض العمل العربي المشترك كذلك ومؤسسته الرئيسية الجامعة العربية لوهن شديد نتيجة ضعف الإرادة السياسية للدول العربية في مواجهة التحديات التي تقف أمام المنطقة، وتمكن السياسة الأمريكية من شق الصف العربي وتشيتتت مواقف دوله.

مبادرات الإصلاح في المنطقة العربية

نتج عن تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 إطلاق مبادرة أمريكية تدعو للإصلاح في المنطقة، عرفت بمبادرة الشرق الأوسط الكبير التي قدمت إلى اجتماع دول حلف شمال الأطلسي (النتاتو) في مطلع 2004. وتعكس المبادرة أولويات الإصلاح كسبيل لتنمية المنطقة من خلال الديمقراطية والحكم الصالح والليدين - كما تشير المبادرة - يشكّلان الإطار الذي تتحقق داخله التنمية، والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم أدواتها، في حين أن تعزيز مجال الأعمال هو آليتها. وتستند المبادرة إلى الفجوة الكبيرة بين بلدان المنطقة

موقف اليمن من دعوة الإصلاحات للمنطقة

أكد اليمن على ضرورة أن تتبع الإصلاحات من الداخل ولا تفرض من الخارج

أكد اليمن على تلازم الإصلاحات مع تحقيق السلام الشامل والعدل في المنطقة

عانى اليمن من مناخ الإرهاب قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 بفترة طويلة، وتجلت مظاهره في اختطاف الأجانب، وتفجيرات المنشآت والمباني الحكومية والفنادق، وتخريب أنابيب النفط، والاعتداء على القمع البحرية وناقلات النفط في المياه والموانئ البحرية. وطالت تلك الأعمال القتل في دور العبادة والمرافق الصحية. ورافق تلك الأعمال تصعيد الخطاب الأيديولوجي التكفيري للجماعات المتطرفة ذات الارتباط بالإرهاب الدولي. وقد وجه اليمن منذ ذلك الحين دعوة إلى العالم مطالباً بتكاتف الجهود على المستويين العربي والدولي لمواجهة مخاطر الإرهاب ومكافحته، كما جعل القضاء عليه هدفاً لسياسات انتهجها قبل أن يصبح مطلباً دولياً يحظى بالتوافق والتأييد، باعتباره خطراً يقوض دعائم الاستقرار محلياً وعالمياً. وسار موقف اليمن من الحملة الدولية ضد الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 مع منظومة التعاون والتنسيق الدولي وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، مع التأكيد على التمييز بين الإرهاب كمفهوم وممارسة وبين حق الشعوب في التحرير واستعادة الحقوق العادلة. كما أن حماس اليمن وغيره من الدول في الحرب ضد الإرهاب يتلازم مع رفض استغلال الموقف الدولي بدوافع سياسية من شأنها الإساءة إلى الأديان ووصم الثقافات بالتخلف وتجريم الشعوب.

وقوضت الأعمال الإرهابية كثيراً من الفرص التي لاحت في الأفق بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في مايو 1990 نتيجة النهج الجديد للسياسة الاقتصادية الذي مهد لفتح آفاق جديدة أمام التطور الاقتصادي والنمو عبر الانفتاح على العالم وتوفير الشروط المواتية للاندماج مع الاقتصاد العالمي من خلال إطلاق حرية النشاط الاقتصادي وفق آلية السوق. كما ترتب على الأعمال التخريبية في الساحة اليمنية أو على المسرح الدولي لاحقاً (أفغانستان والشيستان والعراق) أضراراً وانعكاسات خطيرة، شملت مختلف مناحي الحياة لاسيما الأمنية والسياسية. وأضافت تلك الأوضاع عوائق جديدة أمام فرص

سارع اليمن إلى إبداء رأيه وردود أفعاله تجاه مبادرات إصلاح المنطقة مؤكداً أن الإصلاحات ضرورية ولازمة لتحقيق تطلعات شعوبها نحو التنمية والحرية، وأن هذه الإصلاحات يجب أن تتبع من الداخل ولا تفرض من الخارج. وشارك اليمن تحفظات دول عربية عديدة على الأفكار الأمريكية بشأن الإصلاحات السياسية في منطقة الشرق الأوسط. كما أكد أن الإصلاحات في اليمن بدأت منذ سنوات وسابقة لأحداث 11 سبتمبر وتبعاتها، مشيراً إلى إجراءات تعزيز الديمقراطية والانتخابات واللامركزية في الجانب السياسي وتحرير الأسواق والتجارة في الجانب الاقتصادي، بالإضافة إلى اتخاذ الحكومة قراراً إستراتيجياً بدمج التعليم الديني في تعليم موحد منذ عام 2001 ومراجعة المناهج الدراسية وتحديثها بما يتوافق مع احتياجات المرحلة والتطوير وليس استجابة لضغوط خارجية أو تلبية لتدخلات في القيم أو المعتقد. كما أكدت رؤية اليمن للإصلاحات ضرورة تلازمها مع تحقيق السلام الشامل في المنطقة وتحقيق السلام العادل وإنهاء الاحتلال للعراق، مع ضرورة دعم برامج التنمية ومكافحة الفقر. وقد عمل اليمن على بلورة هذه الرؤى وتقديمتها إلى الجامعة العربية لمناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة، بالإضافة إلى تقديم مبادرة لإعادة النظر في صيغة الجامعة العربية وإعادة هيكلتها لتصبح اتحاداً عربياً يرتكز على هيئات أساسية مثل مجلس الاتحاد، برلمان، مجلس اقتصادي، محكمة عدل وهيئة لفض المنازعات، وكذلك صندوق للدعم والتطوير وبنك اتحادي للتنمية.

تعرض اليمن المبكر لخطر الإرهاب

لم يكن اليمن بمنأى عن التعرض للأعمال الإرهابية ونتائجها على كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن زعزعة الأمن والاستقرار للفرد والمجتمع. فقد

نجاح اليمن في أسلوب الحوار لمواجهة الإرهاب المحلي وفي تصحيح المفاهيم الخاطئة عن الإسلام

بجرائم أو جنایات. وقد ساعدت عوامل عديدة على إنجاح الحوارات التي تمت حتى الآن، أهمها قوة الأساس القانوني للدولة المتمثل بالدستور وتقنين أحكام الشريعة الإسلامية، وحسن معاملة الموقوفين، وتقدير العلماء والاستعداد للحوار معهم. وحقق الحوار نتائج جيدة ومصالح عديدة لحماية الحقوق التي كفلها الدستور والقوانين النافذة، وأوجد الأمل للكثير من الشباب للعودة إلى جادة الحق بعيداً عن خيار المواجهة الدموية. كما ساهم الحوار في تصحيح المفاهيم الخاطئة عن الإسلام لدى بعض الشباب، حيث قامت لجنة الحوار بحصر القضايا الفكرية التي تمثل منطلقهم والاطلاع على مراجعهم الفكرية والفتاوى الفقهية التي يستندون إليها، وإعداد جدول أعمال الحوار الذي اشتمل على مواضيع عدة أهمها مفهوم الدولة والخلافة الإسلامية وحقوق ولي الأمر، ومفهوم الجهاد في الإسلام وأحكامه، والالتزام بالدستور والقوانين النافذة، وعلاقة المسلمين مع غيرهم وحقوق غير المسلمين في البلاد الإسلامية، ونبذ العنف والتطرف والإرهاب وآداب الحوار في المسائل الخلافية، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وضوابطهما الشرعية ووظائف الحسبة في الإسلام. وقد تم الإفراج عن 364 شخصاً ممن شملهم الحوار من غير المتهمين في قضايا جنائية، ليعودوا إلى المجتمع ملتزمين بالقوانين والأنظمة. غير أن استمرار عمل لجنة الحوار وتحقيق أهدافها يتطلب تحويلها إلى آلية مؤسسية تقوي أداءها وتمكنها من التعامل مع المتغيرات والظروف المختلفة وكذلك أية مستجدات مستقبلية.

ثالثاً: النمو الاقتصادي والتنمية البشرية النمو الاقتصادي خلال الفترة 01-2003

يتطلب النمو الاقتصادي ضرورة تجاوز نمو الدخل القومي الحقيقي معدل النمو السكاني، بحيث تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من

النمو وتطوير القطاعات الاقتصادية نتيجة تخطيط جهود رجال المال والأعمال في الاستثمار والمساهمة في عملية التنمية بما يتوافق مع الدور القيادي للقطاع الخاص. وأدت الأعمال الإرهابية كذلك إلى سد كثير من النواذ والقنوات المالية والاستثمارية، حيث تراجعت التدفقات الاستثمارية الخارجية وانخفضت تحويلات المغتربين من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية بسبب القيود التي فرضت على حركة التحويلات المالية. وتباطأ النشاط الاقتصادي والسياحي وتراجعت حركة الملاحة البحرية جراء رفع رسوم التأمين على النقل البحري.

وسعت الحكومة لمواجهة الإرهاب ومكافحته بشتى السبل، حيث عملت على تعزيز الانتشار الأمني وتطوير التجهيزات والمعدات ومراجعة القوانين والعقوبات الرادعة لتلك الأعمال، فضلاً عن التنسيق مع الدول الشقيقة والصديقة والاستفادة من الخبرات المشتركة في هذا الجانب. واتبع اليمن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أسلوب الحوار لمواجهة الإرهاب واستخدام أسلوب الإقناع إزاء المتورطين في الأعمال الإرهابية دون أن يكونوا قد أدنوا

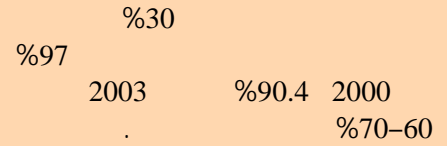
إطار 1-15: تجربة الحوار مع المتطرفين في اليمن

يتطلب نجاح لجنة الحوار تحويلها إلى آلية مؤسسية

لا بد من إحداث تغييرات جذرية في الهيكل الاقتصادي

الدخل القومي الحقيقي وتحسين مستوى معيشة الأفراد. ولاستمرار ذلك النمو، لا بد من إحداث تنمية شاملة من خلال تغييرات جذرية في البنية الاقتصادية مع الاهتمام بالتنمية البشرية المتضمنة توسيع خيارات الناس وتنمية قدراتهم الأساسية.

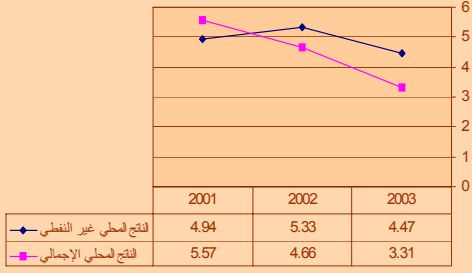
إطار 1-16: الاقتصاد الريعي



وقد قدر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2003 بحوالي 264,340 مليون ريال، مقارنة بحوالي 232,966 مليون ريال في عام 2000، محققاً متوسط نمو سنوي 3.31%. ويعد هذا المعدل متديناً إذا قورن بمعدل النمو السكاني المرتفع 3.5% في عام 2000. كما اتجه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى النمو بمعدلات متناقصة خلال الفترة 2003-2001، تقدر بـ 4.94% و 4.66% و 3.31% على التوالي وبمتوسط 4.3% والذي يقل عن المستهدف في الخطة الخمسية الثانية 5.6%. وترتب على ذلك أن اتجه متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى التذبذب صعوداً وهبوطاً، حيث بلغ نموه نحو 0.09% في عام 2003 مقارنة بنحو 1.4%، 1.46% في العامين السابقين على التوالي. وتدعو الحالة التي اتسم بها نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال تلك الفترة إلى فحص المكونات القطاعية للناتج وتحديد إمكاناتها وتأثيرها على النمو الاقتصادي، ومن ثم التعرف على الأسباب الكامنة وراء تواضع النمو الاقتصادي.

لم يحقق الناتج المحلي الإجمالي المعدلات المستهدفة في الخطة الخمسية الثانية

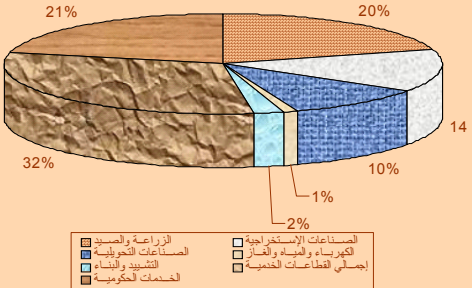
رسم بياني 1-3: نمو الناتج المحلي الإجمالي 2003-01



القطاعات الإنتاجية السلعية

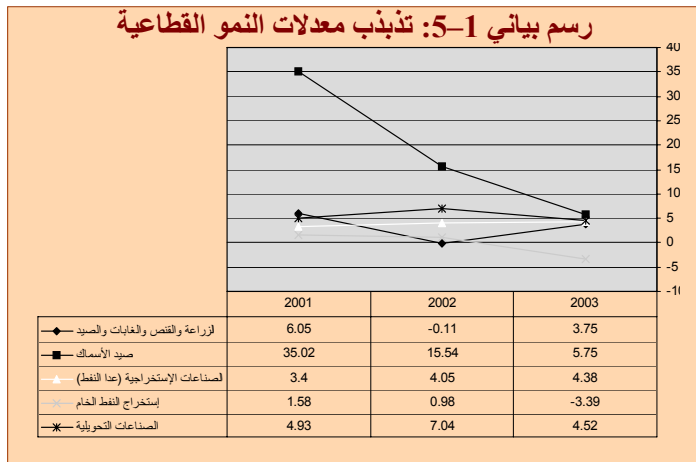
تراجع النمو الاقتصادي على مستوى القطاعات السلعية إجمالاً بما فيها قطاع النفط الخام، إذ بلغ 1.78% في عام 2003 والذي يقل كثيراً عن معدل النمو في عام 2001 (4.36%). وبلغ متوسط النمو السنوي لهذه القطاعات 2.7% خلال الفترة 2003-2001، مما أدى إلى انخفاض أهميتها النسبية في تركيب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 50.6% في عام 2000 إلى 48.3% في عام 2003. ويظهر تأثير تراجع معدلات النمو في كل من قطاع الزراعة واستخراج النفط الخام بشكل خاص على هذه النتيجة، إذ انخفض نمو القطاع الزراعي من 6.1% في عام 2001 إلى نمو سالب (0.11%) في عام 2002 وإلى 3.8% في عام 2003 وبمتوسط نمو سنوي 3.23% للفترة، والذي يقل عن المستهدف في الخطة الخمسية الثانية (6.1%). وقد بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الحقيقي نحو 21.5% في عام 2001، انخفضت إلى 20.6% في عام 2002

رسم بياني 1-4: هيكل الناتج المحلي الإجمالي في عام 2003



تراجعت معدلات نمو كل من الزراعة والأسماك والصناعات الاستخراجية والتحويلية

مساهمته بحوالي 15.3% و14.8% و13.8% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال سنوات الفترة المذكورة على التوالي. كما يلاحظ ضآلة مساهمة الصناعات الاستخراجية غير النفطية، الأمر الذي يعكس ضعف التوجه نحو استغلال الموارد المعدنية المتوفرة في البلاد. أما الصناعات التحويلية، فقد تذبذب معدل نموها بين 4.9% و7.0% و4.5% خلال الفترة، محققاً متوسط نمو سنوي 5.5%. وفي المقابل، استقرت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند حوالي 10.3% و10.4%.



ورغم أهمية قطاع الصناعات التحويلية في الاقتصاد الوطني، إلا إنه يعاني صعوبات وتحديات جمة سواء في بنيته الداخلية أو على مستوى البيئة الخارجية والتي تحد من نموه ومن أدائه كقطاع مهم في تشغيل العمالة والمساهمة في الناتج المحلي، وكذلك تأثيره على نقل التكنولوجيا والأساليب الحديثة إلى القطاعات الأخرى. وبشكل عام، يعد وجود قطاع صناعات تحويلية ديناميكي في غاية الأهمية لتحقيق تنمية حقيقية. بل، يمثل هذا القطاع القاطرة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. وأخيراً، سار قطاعا الكهرباء والمياه، والتشييد والبناء بنفس الاتجاه ومال معدل نمو كل منهما للتذبذب صعوداً وهبوطاً، فضلاً عن أن مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي متواضعة جداً، رغم أهميتهما بين القطاعات الإنتاجية السلعية.

يعد وجود قطاع صناعات تحويلية ديناميكي مهماً لتحقيق تنمية حقيقية

وثبتت عند 20.7% في عام 2003 ولا يتناسب هذا النصيب مع حجم القطاع والذي يعد مصدر معيشة نحو 75% من السكان، ويوفر فرص عمل لحوالي 55% من إجمالي المشتغلين. ولعل أهم أسباب تدني نمو القطاع ومساهمته تكمن في الصعوبات والمعوقات الطبيعية والفنية والاقتصادية التي تعاني منها بنيته الداخلية، والمتمثلة في محدودية الأراضي الصالحة للزراعة وشحة الموارد المائية، وتأثر إنتاجية القطاع بالأمطار حيث تشكل الزراعة المطرية 72% من المساحات المزروعة، وإتباع أساليب ووسائل تقنية تقليدية، وتفتت الحيازة الزراعية وعدم استقرارها، وارتفاع أسعار المدخلات الإنتاجية وعدم كفاية تسهيلات التمويل، وضعف شبكات النقل والتسويق، واتجاه أغلب المزارعين إلى زراعة القات الذي تتوسع زراعته وتنتشر خاصة في الأراضي الخصبة على حساب محاصيل أخرى.

ويلحق القطاع السمكي بقطاع الزراعة، والذي اتجه هو الآخر إلى تراجع معدلات نموه من 34.02% في عام 2001 إلى 5.75% في عام 2003 نتيجة انخفاض القاعدة التي انطلق منها. ومع ذلك، ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 0.62% إلى 0.70% خلال الفترة وهي نسبة متدنية جداً، حيث لم يلق هذا القطاع الواعد الاهتمام الكافي لاستغلال إمكانياته كمورد طبيعي غير قابل للنضوب في حال حسن استثماره، كما أنه يعتبر مصدر دخل للمجتمعات الساحلية فضلاً عن توفير النقد الأجنبي. ويمكن للقطاع أن يحتل الصدارة بين قطاعات الاقتصاد الوطني لما يزخر به من إمكانيات كبيرة.

وشهدت الصناعات الاستخراجية شاملة النفط تراجع معدلات نموها - المتواضعة أصلاً - من 1.60% إلى 1.01% و3.31% على التوالي خلال سنوات الفترة، وبالتالي انخفضت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 15.5% في عام 2001 إلى 14% في عام 2003. ويعزى هذا التراجع جزئياً إلى إنتاج النفط الخام الذي قدرت

شهدت القطاعات الخدمية نمواً متزايداً بعكس القطاعات السلعية

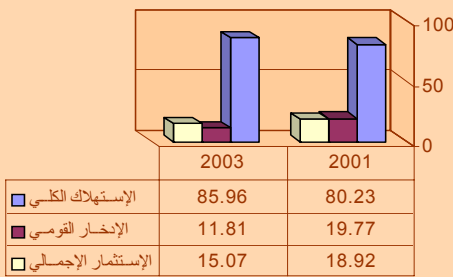
القطاعات الإنتاجية الخدمية

شهدت القطاعات الخدمية إجمالاً، بعكس حال القطاعات السلعية، نمواً متزايداً بلغ 6.3% و8.5% على التوالي للعامين 2001 و2002، قبل أن يتراجع إلى 4.9% في عام 2003. ويعزى تراجع معدل النمو في السنة الأخيرة إلى انخفاض معدل نمو كل من قطاع التجارة والمطاعم والفنادق والنقل والتخزين، بالإضافة إلى الخدمات الشخصية وخدمات المجتمع. ويعد قطاع التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال القطاع الوحيد الذي حقق معدل نمو متزايد من 3.6% في عام 2002 إلى 4.6% في عام 2003. وبلغ متوسط النمو السنوي لإجمالي القطاعات الخدمية 6.5% للفترة متجاوزاً متوسط نمو القطاعات السلعية (2.68%). كما ارتفعت مساهمة القطاعات الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 29.7% إلى 30.8% ثم إلى 31.3% في السنوات الثلاث. ومع ذلك، ظلت هذه المساهمة دون نصيب إجمالي القطاعات السلعية غير النفطية.

من حوالي 80% إلى 86% في العامين المذكورين. وقد استأثر الاستهلاك النهائي الخاص بالجزء الأكبر من هذه الزيادة، حيث ارتفع معدل نموه من 9.1% إلى 29.4% وزادت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 64.4% إلى 73.3%.

وأفضت الزيادة في الاستهلاك الكلي إلى مزاحمة الادخار ومن ثم الاستثمار وللذين حققوا نمواً سالباً يقدر بـ 29.1% و17.2% على التوالي في عام 2003، مقارنة بنمو موجب 7% و22.2%.

رسم بياني 1-7: تطور الاستهلاك
والاستثمار والادخار
(% من الناتج المحلي الإجمالي)

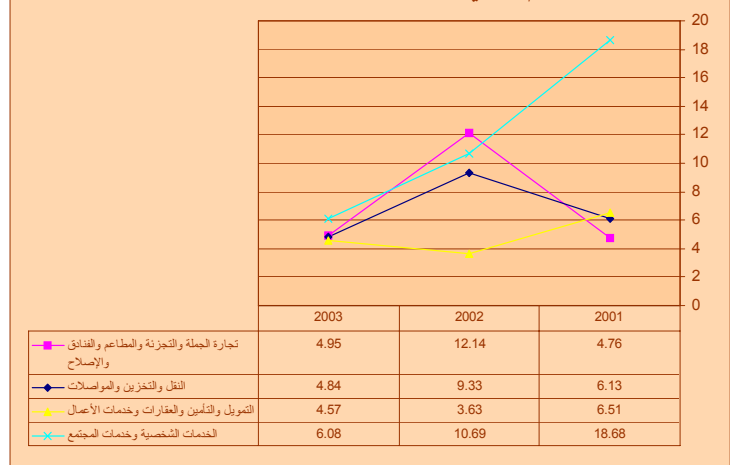


في عام 2002. كما انخفضت نسبة الادخار القومي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 19.1% إلى 11.8% ونسبة الاستثمار الإجمالي من 20.8% إلى 15.1% في نفس العامين. ورغم ارتفاع معدل نمو استثمار القطاع الخاص من 12.8% في عام 2001 إلى 16.7% في عام 2002، إلا أنه تراجع إلى 0.7% في عام 2003، ولينخفض متوسط النمو السنوي إلى 9.6% خلال الفترة 2003-01، وهو دون معدل التضخم السنوي للفترة نفسها. ويعكس هذا الوضع تراجع الاستثمار الخاص الحقيقي بمتوسط سنوي 2%، مما يفسر - مع أسباب أخرى - تدني معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة.

القطاع الخارجي

استمر الموقف الإيجابي لميزان المدفوعات خلال الفترة 2003-01 كاملة، رغم تفاوت الفوائض المحققة في الحسابات المكونة للميزان من سنة إلى أخرى. فقد تراجع فائض الحساب

رسم بياني 1-6: نمو القطاعات الخدمية



الاستهلاك والادخار والاستثمار

يعد إجمالي الإنفاق الاستهلاكي من المتغيرات الهامة في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي. وقد نما الاستهلاك الكلي بمعدلات متزايدة من 10.9% في عام 2002 إلى 22.9% في عام 2003 وبمتوسط نمو سنوي حوالي 16% للفترة 2003-01، والذي أدى إلى زيادة نسبة الاستهلاك الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي

أفضت الزيادة الكبيرة
في الاستهلاك النهائي
إلى تراجع كل من
الادخار والاستثمار

إطار 17-1: العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية

الجاري من 1,337 مليون دولار في عام 2000 إلى 342 مليون دولار في عام 2003 بمتوسط انخفاض سنوي 35.5%، ولتنخفض نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 14% إلى 3% خلال الفترة نفسها. ويعزى هذا التراجع إلى تقلص فائض الميزان التجاري. كما تراجعت نسبة فائض الحساب الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام ولبيلغ 0.2% في عام 2003. وترتب على التراجع في فائض الحسابين الجاري وحساب رأس المال انخفاض فائض الميزان الكلي للمدفوعات بمتوسط نمو سالب 35.1% خلال الفترة، لتتناقص نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 14.6% في عام 2000 إلى 6.8% في عام 2001 ولتصل 3% في عام 2003 وبمتوسط 5.2% للفترة.

وقد أخذت قيمة دليل التنمية البشرية في اليمن خلال النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي بالتحسن حتى عام 1993، ثم انخفضت إلى 0.410 في عام 1994.

جدول 1-1: مكونات دليل التنمية البشرية لعام 2003

الدخل	التحصيل العلمي	العمر المتوقع
0.353	0.477	0.632

تحسن كل من دليل التحصيل العلمي ودليل العمر المتوقع عند الولادة

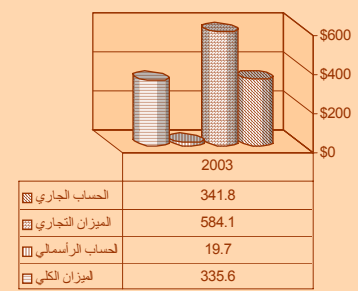
وتحسن الدليل باضطراد خلال النصف الثاني من العقد وكذلك مع بداية الألفية حيث ارتفع إلى 0.448 في عام 1997 وإلى 0.475 في عام 2000، ثم إلى 0.487 في عام 2003. ولعبت مكونات الدليل دوراً تأثيرياً متبادلاً على اتجاهاته، إذ أظهر كل من دليل التحصيل العلمي - في الفترة الأولى - ودليل العمر المتوقع عند الولادة تحسناً ملموساً خلال تلك السنوات، رغم أن دليل الدخل استمر في تأكيد تأثيره الأقوى على اتجاه دليل التنمية البشرية.

إطار 18-1: مكونات دليل التنمية البشرية

)

(

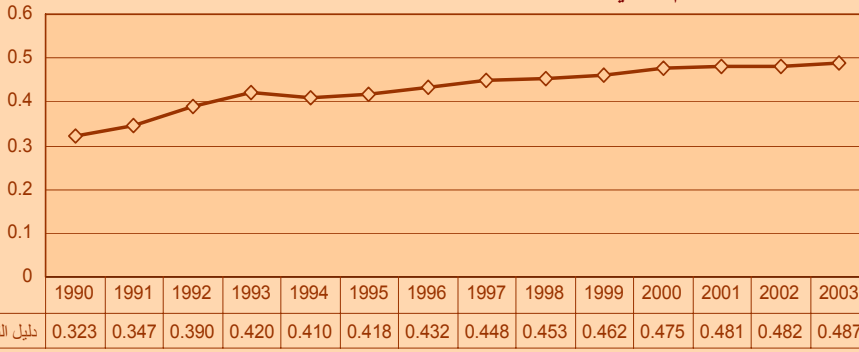
رسم بياني 8-1: مؤشرات القطاع الخارجي



اتجاه دليل التنمية البشرية

تهتم التنمية البشرية بتحقيق نمو أكثر عدالة من خلال تعظيم نمو الناتج القومي الإجمالي ووضع سياسات لتوزيع الدخل بعدالة لصالح فئات المجتمع، وتوجيه الاستثمارات نحو المجموعات الفقيرة في مجال التعليم والصحة وتوفير التسهيلات المختلفة والأصول الاقتصادية الحقيقية للفئات الفقيرة. وإذا كان للنمو الاقتصادي أن يتحرى تحقيق التنمية البشرية فإنه يتطلب إدارة فعالة للسياسات. وفي المقابل، لكي تستمر التنمية البشرية وتقدم يجب أن يغذيها النمو الاقتصادي باستمرار.

رسم بياني 1-9: اتجاهات دليل التنمية البشرية للفترة 1990-2003



دليل القيد بالتعليم الأساسي والثانوي والعالي معاً والذي انخفض من 0.486 إلى 0.478، نتيجة تحديد نسب الالتحاق بالجامعات الحكومية ابتداءً من 70٪ للشهادة الثانوية العامة، مما أثر سلباً على معدل الالتحاق بالتعليم العالي.

ويقيس دليل تنمية النوع الاجتماعي متوسط إنجاز كل بلد من حيث العمر المتوقع والتحصيل العلمي والدخل وفقاً لدرجة التفاوت في الإنجاز بين المرأة والرجل. وشهد الدليل تغيراً حيث يقدر بـ 0.447 في عام 2003 مقارنة بـ 0.428 في عام 2000، رغم صعوبة تقليص التفاوت بين الجنسين. وقد حقق دليل التحصيل العلمي الموزع بالتساوي تحسناً نتيجة ارتفاع التحاق البنات بالتعليم خلال السنوات الماضية. ومع ذلك، يبقى هذا الدليل مفارقاً لدليل التنمية البشرية ومظهراً لبون الشاسع لتقريب مستوى الإنجاز بين الجنسين. أما دليل تمكين النوع الاجتماعي، فقد أظهر تراجعاً من عام 2000، واتجه الدليل للانخفاض من 0.129 في عام 2000 إلى 0.118 في عام 2003. وقد ساهمت مكونات دليل تمكين النوع الاجتماعي الثلاثة في هذا التراجع، وخصوصاً دليل التمثيل البرلماني الذي انخفض إلى أقل من نصف قيمته في عام 2000 فضلاً عن متوسط دليلي المناصب الإدارية المهنية، حيث يلاحظ استمرار النزوع نحو توظيف المرأة في المناصب الإدارية مقابل الأعمال المهنية التي ينظر إليها المجتمع نظرة دونية.

وارتفع الناتج القومي من 8,786 مليون دولار في عام 2000 إلى 10,707 مليون دولار في عام 2003، وبالتالي زاد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 481 دولار إلى 553 دولار للعامين المذكورين على التوالي، ومن 77,817 ريال إلى 101,549 ريال بالأسعار الجارية. ومع ذلك، لم يحقق دليل الدخل تحسناً وانخفض من 0.365 إلى 0.353 خلال الفترة نفسها.

أما الوضع الصحي فقد حقق تحسناً انعكس في ارتفاع دليل العمر المتوقع من 0.602 في عام 2000 إلى 0.632 في عام 2003، كما تحسن مؤشر وفيات الأطفال دون الخامسة من 104.8 (لكل 1000 مولود حي) في عام 1997 إلى 99.8 في عام 2003. ويعزى هذا التحسن إلى توسيع التغطية الجغرافية بالخدمات الصحية، والتي ارتفعت من 50٪ في عام 2000 إلى 58٪ في عام 2003. وقد أظهر مسح صحة الأسرة لعام 2003 تحسناً في مجموعة مؤشرات تتعلق بتحسين الوضع الغذائي للأم والطفل وانخفاض الإصابة بالإسهالات والتهابات الجهاز التنفسي وغيرها. وفيما يتعلق بالتعليم، لم يتمكن دليل التحصيل العلمي من إنجاز تحسن وانخفاض من 0.482 في عام 2000 إلى 0.477 في عام 2003. ويعود ذلك إلى أن التحسن الطفيف في دليل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (15 سنة فأكثر) من 0.473 إلى 0.474 خلال الفترة نفسها لم يتمكن من التغلب على هبوط

حقوق متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تحسناً طفيفاً

تحسن دليل العمر المتوقع ومؤشر وفيات الأطفال دون الخامسة

تراجع دليل التحصيل العلمي بالرغم من تحسن دليل معرفة القراءة والكتابة

جدول رقم 1-2: مكونات دليل تنمية النوع الاجتماعي وتمكين النوع الاجتماعي لعام 2003

0.118	0.447
0.012	0.643
0.332	0.420
0.010	0.279

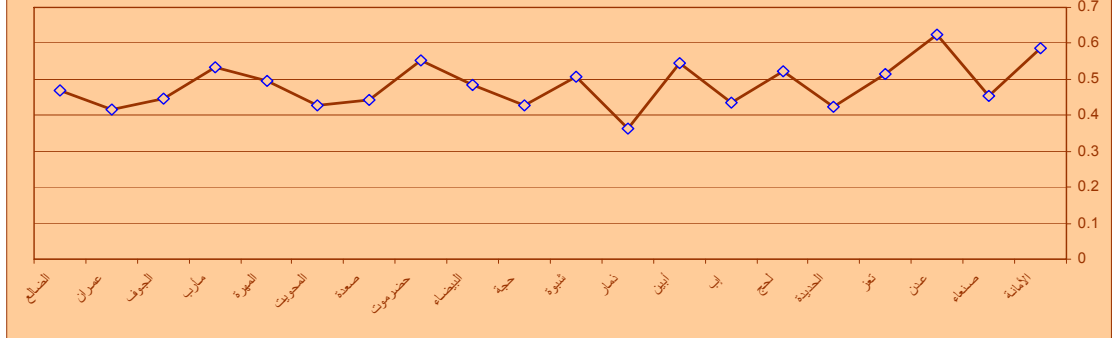
دليل التنمية البشرية على مستوى المحافظات

يتباين دليل التنمية البشرية من محافظة إلى أخرى، وتراوح في عام 2003 بين 0.623 كأعلى قيمة في محافظة عدن و0.364 أدناها في محافظة ذمار، مقارنة بـ0.619 في عدن و0.412 في الجوف في عام 2000. ويشمل تقدير دليل التنمية البشرية 19 محافظة إضافة إلى أمانة العاصمة في عام 2003 مقابل 17 محافظة في عام 2000. ويتبين كذلك ارتفاع القيمة العليا وانخفاض الدنيا، مما يشير إلى اختلاط النتائج بين المحافظات. وتمكنت ثمان محافظات من تحقيق دليل للتنمية البشرية يتجاوز 0.500 في عام 2003 مقارنة بست محافظات فقط في عام 2000. وظلت الأربع المحافظات الأولى عدن وأمانة العاصمة وحضرموت وأبين محتفظة بترتيبها، بينما تراجعت محافظة تعز إلى الترتيب السابع في عام 2003 من الترتيب الخامس في عام 2000. وفي

المقابل، صعدت محافظة مأرب إلى الترتيب الخامس بعد أن احتلت السابع في عام 2000، في حين حافظت محافظة لحج على الترتيب السادس وشبوه على الثامن.

وقد اتجه دليل التنمية البشرية إلى التحسن في ست محافظات هي عدن، حضرموت، أبين، مأرب، لحج، وشبوه في حين مال إلى الانخفاض في كل من أمانة العاصمة وتعز من 0.592 و0.525 على التوالي في عام 2000 إلى 0.516 و0.587 في عام 2003، رغم احتفاظ الأمانة بترتيبها الثاني. ويعود التحسن في تلك المحافظات إلى ارتفاع دليل الدخل في كل من عدن وحضرموت وأبين وشبوه، وإلى تحسن دليل التحصيل العلمي في لحج ومأرب. أما انخفاض دليل التنمية البشرية في كل من أمانة العاصمة وتعز فيعود أيضاً إلى انخفاض كل من دليل الدخل ودليل التحصيل العلمي رغم التحسن الطفيف في دليل توقع الحياة. وفي المحافظات الباقية، تراوح دليل التنمية البشرية بين 0.494 في المهرة و0.364 في ذمار، حيث حقق تحسناً في 9 محافظات مقارنة بعام 2000، وظل ثابتاً في محافظة الحديدة، بينما تدهور في محافظتي إب وذمار ليبلغ 0.437 و0.364 على التوالي في عام 2003. ونتج هذا التراجع عن الانخفاض في مكونات الدليل الثلاثة في محافظة إب، وعن الانخفاض الكبير في كل من دليل الدخل والتحصيل العلمي في محافظة ذمار بصورة لم تتح للتحسن الطفيف في دليل توقع الحياة أن يترك أثره.

رسم بياني 1-10: دليل التنمية البشرية على مستوى المحافظات لعام 2003



تحسن دليل التنمية البشرية في عدد من المحافظات

يعكس دليل التنمية البشرية على مستوى المحافظات أهمية توجه الدولة نحو اللامركزية والسلطة المحلية

وعموماً، يعكس دليل التنمية البشرية على مستوى المحافظات أهمية توجه الدولة نحو اللامركزية والسلطة المحلية، فضلاً عن الاهتمام بالمحافظات الأقل تنمية من خلال تقليص التفاوت في الدليل. كما يبين خصائص المحافظات ذات الكثافة السكانية مثل أمانة العاصمة وتعز وإب والحديدة وذمار، والتي يميل الدليل فيها إلى الانخفاض نسبياً نتيجة حاجتها المستمرة إلى تكثيف جهود التنمية وتعزيز الخدمات. وقد ظهر أن كلاً من دليل الدخل والتحصيل العلمي كان لهما الأثر البارز في تدهور قيمة دليل التنمية البشرية في المحافظات التي انخفضت فيها هذه القيمة، بالإضافة إلى دورهما في تراجع معظم المحافظات التي حققت ارتفاعاً في الدليل مثل البيضاء، حجة، صعدة، عمران، الضالع والمحويت.

الفقر البشري

إذا كانت التنمية البشرية تتجاوز جوانب الدخل، فإن الفقر كذلك يجب أن ينظر إليه بأبعاد مختلفة حيث يرتبط مفهومه بانخفاض مستوى المعيشة خصوصاً والحرمان البشري عموماً. وقد تقابلت الآثار السلبية المترتبة على تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي مع السياسات والبرامج الشاملة التي تبنتها الحكومة لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي وتوجيه الإنفاق العام نحو المجالات التي يبرز فيها قصور التنمية البشرية.

ترتب على برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري آثار سلبية

إطار 1-19: مكونات دليل الفقر البشري

()

()

()

وانخفض دليل الفقر البشري من 47 في عام 2000 إلى 44 في عام 2003 نتيجة تحسن مكوناته خاصة مؤشر نقص الوزن لدى الأطفال دون الخامسة الذي انخفض من 48.5% إلى 46% خلال الفترة نفسها. كما تراجعت نسبة السكان الذين لا يحصلون على خدمات صحية ومياه مأمونة من 50% و64% على التوالي في عام 2000 إلى 42% و52%. أما معدل الأمية (15 سنة فأكثر) فقد انخفض بشكل ملحوظ من 54.8% إلى 52.6%، في حين لم تتغير كثيراً نسبة السكان الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين (18.7% في عام 2000 مقابل 19.1% في عام 2003).

